العدد (1478) السنة السادسة - السبت (11) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الحـريـة في العالـم الـعـربي: مجـلـدات ضخمة وتطبيقات هزيلة!

شاكر النابلسي

ملأت تعريفات معنى الحرية الأدبيات السياسية العربية. كما لا يخلو كتاب واحد يبحث في الحرية عن تعريف لها، وإن كان أي تعريف للحرية يظل ناقصاً أبداً، ذلك أن الحرية «موضوع سوء فهم مستمر» كما قال الفيلسوف الألماني كارل جاسبرز Jaspers (١٨٨٣-١٩٦٩)، بحيث أصبحت الحرية إشكاليةً عند المفكرين العرب، أو مشكلة، كما عرَّفها المفكر المصري زكريا إبراهيم، في كتابه «مشكلة الحرية» في الستينيات.

لن نخوض في تاريخ الحرية، منذ الإغريق إلى اليوم، مروراً بمفاهيمها في الفلسفات المختلفة، كالماركسية، والوجودية، والرأسمالية، والاشتراكية الغربية والآسيوية.. الخ. فذلك كلام مُعاد، يستطيع القارئ أن يجده في كل كتاب مدرسي، يتحدث عن الحرية. وتاريخ الحرية ملأ صفحات طويلة لا حدود لها في الفكر العربي المعاصر – كما قلنا - وشغل كثيرا من مثقفي هذا العصر عن البحث عن جذور الأزمة الحقيقية للحرية، التي نعانيها في هذا العصر، كما شغلهم عن الإجابة عن السؤال السهل الصعب، البسيط المعقّد، في الوقت نفسه، وهو:

– لماذا لا يزال الفرد العربي مُستعبداً حتى اليوم؟

– بل لماذا لم يسعَ إلى حريته، وهو المولود عبداً منْ ظهْر عبد في هذا العصر؟

الحريّة في تراث كل الأمم

إن تراث الأمة العربية كتراث بقية الأمم الأخرى، فيه دعوات حارة إلى الحرية. والدين الإسلامي الذي يُشكل معظم التراث العربي كان دين الحرية، وهو الذي استهدف تحرير الإنسان من الوثنية والشرك، وردّ للإنسان كرامته، باعتباره خليفة الله في عَمَارة الأرض، وإقامة العدل فيها.

لكن مسيرة الحرية، انتكست كثيراً خلال عصور الإسلام المختلفة، التي امتدت أربعة عشر قرناً، حين كان نداء الحرية يشتد ويعلو قليلاً من فترة لأخرى، رغم القسوة السياسية المستمرة، والطغيان الاجتماعي المتتابع، والظلم والقمع المتوالي الذي ساد فترات مختلفة من هذه العصور.

عذر الفكر العربي

ومن هنا، فإن الفكر العربي كان معذوراً، حين جعل مرجعيته الرئيسية في الحرية السياسية والاجتماعية في هذا العصر الفكر الغربي عموما. ذلك الفكر الذي نهل منه المفكرون العرب في هذا العصر معظم أفكارهم في الحرية والتحرر، وكانت الماركسية في النصف الأول والثاني من القرن الماضي، والوجودية في النصف الثاني من ذلك القرن، أبرز مدرستين فكريتين، وأغزر نبعين فلسفيين، سقيا زهرة الحرية العربية، ذلك أن التراث الإسلامي من قرآن كريم وحديث شريف، لم يُعنَيا بالتنظير للحرية السياسية بمفهومها الحديث اليوم.

الإسلام والحرية

فالإسلام الذي يُعتبر في وجه من وجوهه دين الحرية، لم يُرد في كتابه كلمة واحدة عن الحرية بمعناها السياسي، أو ذكراً للحرية بمعناها الاجتماعي، كما لم يترك لنا الرسول عليه الصلاة والسلام، أي حديث عن الحرية، أو أي حديث يتضمن كلمة «حرية» بمعناها السياسي والاجتماعي، وكل ما لدى الفكر الإسلامي والتراث الإسلامي من تنظير للحرية في العصر الراشدي، القول اليتيم لعمر بن الخطاب، الذي يتردد باستمرار، في أدبيات الفكر السياسي الإسلامي، وهو: (متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟)

ولديَّ شك في أن الخليفة عمر بن الخطاب هو قائل هذه العبارة – وأمل أن أكون مخطئاً في شكي – وأسبابي في هذا الشك، هي:

١- إن لفظة حرية، وحر، وأحرار، بمعناها السياسي والاجتماعي، الذي يوحي إليه هذا القول، لم تكن موجودة في القاموس السياسي الإسلامي في ذلك الوقت، إن وجد مثل هذا القاموس. فلم نقرأ كلمة حرية، وأحرار، وتحرر، بمعناها السياسي أو الاجتماعي لا في القرآن الكريم، ولا في الحديث الشريف. وكلمة «عبد» لم تأت في القرآن الكريم، إلا بمعنى عابد، وعبادة، ومعبود. وجاءت كلمة «العبيد» في الآية: (ومن أساء فعليها وما ربك بظلاّم للعبيد) (فصلت: ٤٦) بمعنى العابدين لله، وليس المستعبدين من قبل الأقوياء. وكذلك كلمه «حر»، لم تُذكر في القرآن الكريم، إلا مرة واحدة: (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى) (البقرة: ١٧٨).

٢- إن هذا القول لم يكن تأكيداً، أو وصلاً لما هو مذكور ومكتوب سابقاً في القرآن الكريم أو في الحديث الشريف، وكأن هذه العبارة، قد جاءت مقطوعة الجذور ومبتورة الأطراف، وجاءت كنقطة ماء في صحراء جدباء.

٣- وما يزيد شكنا في نسبة هذا القول إلى الخليفة عمر بن الخطاب، أن الخليفة لم يقل غير هذا القول الوحيد في هذا الموضوع. كما أن من كان قبله (أبو بكر الصديق) لم يقله، ومن جاء بعده (عثمان بن عفان) لم يقله أيضاً، أو يقل شيئاً قريباً منه.

٤- إن التركيب اللغوي لهذا القول، ليس تركيبا قرشياً، أو تركيباً لغوياً عربياً ينتمي إلى تلك الفترة، حين نقارنه بلغة الأحاديث النبوية الشريفة في تلك الفترة، بقدر ما ينتمي إلى لغة عصور لاحقة هي أقرب إلى العصر الحديث منها إلى أي عصر آخر. فلنلاحظ كلمتي: «الاستعباد»، «الأحرار» وهما كلمتان حديثتان في القاموس السياسي، ولعل مقارنة هذا القول مع الأقوال الأخرى للخليفة عمر، ودراسة التركيب اللغوي المقارن، يمكن أن تنير طرفاً مما ندعيه.

٥- ربما قال الخليفة بمضمون هذه العبارة، ولكني أشك في أنه قالها بحرفيتها، ولغتها الحديثة المعاصرة، كما تبدو لنا.

على أن هذا كله، لا ينفي بتاتاً، أن الإسلام «دين الحرية» بأوجهها المختلفة، وإن لم يتم التنظير بالمعنى الحديث لهذه الأوجه إلا مؤخراً.

تموضع الإسلام كدين الحرية

كان تموضع الإسلام كدين للحرية السياسية والاجتماعية، وتقلده لصفة «دين الحرية»، قد بدأ – في أغلب الظن – في القرن التاسع عشر، عندما بدأ الفكر السياسي الغربي، وأفكار الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، وأفكار الثورة الأمريكية قبلها (١٧٧٦-١٧٨٣)، وأفكار حملة نابليون على مصر والشام في أواخر القرن الثامن عشر، تتسرب إلى المجتمع التركي بفعل كل هذا، وبفعل باب الحداثة والتجديد الموارب، الذي فتحه قليلاً، بعض السلاطين العثمانيين المتنورين، كالسلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) الذي كان من أعظم وأبرز سلاطين آل عثمان في القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر، وكان مصلحاً سياسياً وإدارياً وهو صاحب ما سُمي بـ«النظام الجديد» الذي كان يهدف إلى الإصلاح السياسي والإداري والعسكري، ولكن المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية (الانكشارية) لم تُمكنا سليماً من تنفيذ إصلاحاته التي كانت ستضر بمصالحهما فعزلوه، وتوقف الإصلاح.

وجاء من بعده السلطان المتنور الآخر محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، الذي كان أول من أرسل البعثات الدراسية التركية إلى أوروبا، ففي عام ١٨٣٥ أرسل مئة وخمسين طالباً لدراسة الطب والهندسة والعلوم العسكرية في إنجلترا، وفرنسا، وبروسيا، والنمسا، وكانت هذه الخطوة من أكثر الخطوات تحدياً للمؤسسة الدينية العثمانية، وواحدة من الخطوات التي سعت إلى بدء إنهاء القطيعة بين الثقافة الغربية والعثمانيين. ثم جاء السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١)، الذي كان صاحب مشروع إصلاحي تجلّى بإنشاء قانون تجاري جديد، وإنشاء محاكم مدنية وتجارية وجزائية، وإلغاء التمييز العنصري والديني في الوظائف الحكومية والمدارس والجيش، ولكن المؤسسة الدينية – مرة أخرى – بالتكافل مع المؤسسة العسكرية (الانكشارية) حالت دون تنفيذ هذه الإصلاحات، حفاظاً على مصالحها المتضاربة مع هذه الإصلاحات. ثم جاء السلطان عبد العزيز الأول (١٨٦١-١٨٧٦) الذي كان أول سلطان عثماني يزور الغرب وباريس على وجه الخصوص، وكانت هذه الزيارة لمصر ثم فرنسا، أحد أسباب خلعه من قبل المؤسسة الدينية، التي اعتبرت هذه الزيارة خروجاً من السلطان «على المألوف» لأنه زار المراقص والمسارح، واطلع على النهضة الغربية، وكانت زيارة السلطان عبد العزيز لباريس، تلبية لدعوة من الإمبراطور نابليون الثالث. كما كانت زيارة السلطان عبد العزيز لباريس من أجل الحدّ من القطيعة الحضارية والثقافية بين الدولة العثمانية وبين الغرب، الذي تجلّى ببدء التمثيل الدبلوماسي بين الدولة العثمانية وبين الغرب، وإرسال البعثات الدراسية العسكرية والطبية العثمانية إلى الغرب، وبفتح المدارس الأجنبية وخاصة الفرنسية منها كـ«الليسيه» في أنحاء متفرقة من تركيا، وبدء ترجمة مجموعات من الفكر والأدب الأوروبي، وخاصة الفرنسي منه إلى اللغة التركية.

بلاد الشام والحرية في الإسلام

أما في بلاد الشام، فكان تموضع الإسلام كدين للحرية السياسية والاجتماعية، وبدأ ظهور كلمات الحرية في الأدبيات السياسية الإسلامية والعربية في نهايات القرن التاسع عشر، ومن حيث انتهى الأتراك، الذين قرأوا الفكر الغربي. وكان الفضل فيه لمجموعة من المثقفين المسيحيين، كسليمان البستاني (١٨٥٦-١٩٢٥) ونجيب حداد (١٨٦٧-٩٩) ويوحنا عنجوري، وخليل بيدس (١٨٧٥-١٩٤٩) وغيرهم. وهم الذين ترجموا أفكار فلاسفة الثورة الفرنسية. كما كان الفضل في إبراز مفهوم الحرية الإسلامي لعدد من أعلام البعثات التبشيرية، الذين بدأوا يتوافدون على بلاد الشام في هذه الفترة، وأسسوا فيها المدارس والمعاهد والجامعات لأول مرة في تاريخ العرب. وكان أولها الجامعة الأمريكية في بيروت في عام ١٨٦٦. أما المثقفون المسلمون الذين شغلهم فكر الحرية، فكانوا على اطلاع تام على الفكر السياسي الغربي والفرنسي منه بصورة خاصة. ويؤكد بعض الباحثين، ومنهم قيصر فرح، أن عبد الرحمن الكواكبي أبرز دعاة الحرية من المسلمين، في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، قد تأثر جداً في كتابه «طبائع الاستبداد» بفكر المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو، وكتابه «روح القوانين» (أنظر: قيصر فرح، التيارات الفكرية في النهضة الأدبية العربية ودور شوام مصر في إنشائها، ورقة عمل في المؤتمر الثالث للدراسات العثمانية، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان، تونس، ١٩٩٠). كما أن نزيه كُبَّارة في بحثه (الكواكبي، حياته وعصره وآراؤه)، أشار إلى تأثر الكواكبي بالشاعر المسرحي والكاتب الايطالي فيتوريا الفياري Alfieri (١٧٤٩- ١٨٠٣). وكان الفياري قد كتب رسالة في الاستبداد، تمّت ترجمتها إلى الفرنسية. وبلغ تأثر الكواكبي بهذه الرسالة إلى حدِّ اقتباس الكواكبي بعض أفكار الفياري، واقتباس بعض عناوين رسالته. (أنظر: طاهر مصطفى، «حقيقة الاقتباس بين الكواكبي والمفكر الايطالي الفياري»).

الحرية من أهم محاور الفكر العربي

اعتُبر محور الحرية، من أكثر محاور الفكر القومي العربي أهمية واهتماماً، وربما كانت الأمة العربية، من بين الأمم القليلة خلال القرنين الماضيين – القرن التاسع عشر والقرن العشرين – التي كتبت كثيراً، ولكنها فعلت قليلاً من أجل الحرية.

وبسبب ذلك، ظل الإنسان العربي عبداً ذليلاً، رغم هذا الكم الهائل من الكتابات الفكرية عن الحرية، والتنظير لها، من خلال مناظير ماركسية، ووجودية، وصوفية إسلامية، والهتاف باسمها ليلاً نهاراً، طيلة قرنين من الزمان، ورغم تكريس الأدب العربي– بنثره وشعره – جزءاً كبيراً، بل الجزء الأكبر من نتاجه للغناء للحرية، والتغنّي والتبشير بها، ورغم هذا كله، ظل الإنسان العربي عبداً ذليلاً، غير ناعم بأي قسط من الحرية، التي قرأ عنها، وسمع بالكثير عنها، ولكنه لم يرها على أرض الواقع العربي.

التـشـكـيـلـة الـعـراقـيـة وتـغـيـرات بـنـيـتـهـا الـسـيـاسـيـة

لطفي حاتم

في مقالتي الموسومة (الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية)(١) أشرت بشكل سريع و مكثف الى طبيعة الحركة السياسية في العراق ومواقع الأحزاب السياسية فيها وقد نبهني بعض الأصدقاء الى ضرورة إعارة اهتمام اكبر بهذه القضية الشائكة نظراً لتسيد منظمات المجتمع الأهلي . العشيرة والطائفة .في حياة العراق السياسية لذلك حاولت جاهدا في مداخلتي الراهنة التعرض لسمات الفعالية الحزبية في العراق المعاصر عبر تحليل ومناقشة ثلاثة محاور أساسية متمثلة بـ :

أولا: نظرة عامة على طبيعة الحياة السياسية في الدولة العراقية الحديثة.

ثانيا: الأحزاب السياسية ودورها في المرحلة الاستبدادية.

ثالثا: السمات الأساسية للحياة الحزبية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

على أساس تلك المحاور أحاول التقرب من مضامينها بموضوعات عامة بادئاً بالمحور الأول:

أولا: نظـرة عامة على طبيعة الحياة السياسـية في الدولة العراقية الحديثة

نشأت الأحزاب السياسية في العراق بعد نشوء الدولة الوطنية الحديثة بعد أن كانت المنظمات الأهلية هي المحرك الأساسي للتغيرات السياسية(٢)، وقد تميز العقد الثاني من عمر الدولة الوليدة بنشوء العديد من الأحزاب السياسية التي حملت كثيراً من التوجهات السياسية والفكرية المتسمة بالعناوين الآتية:

– رغم ضعف مكونات تشكيلة العراق الاجتماعية وهزال بنتيها الطبقية اعتمدت الأحزاب السياسية الناشئة على قوى اجتماعية مدينية وريفية متعددة الأصول الطبقية منها شرائح اجتماعية من الطبقة الوسطى، فئات من الحرفيين والكادحين، فضلا عن طبقة الفلاحين، وبذات المسار استندت بعض أحزاب السلطة الى كبار الشيوخ والعشائر ووجهاء المدن رغم أن تأثير تلك الأحزاب لم يفض الى تغيرات اجتماعية سياسية كبيرة بسبب ضعف الطبقة التجارية وحداثة تشكيل الطبقة الإقطاعية من جهة وحدة التمايزات الاجتماعية في الريف العراقي من جهة أخرى.

– رغم توزعها على كثرة من الفصائل السياسية اليسارية منها والقومية بفرعيها العربي والكردي حملت معظم الأحزاب العراقية روحا وطنية وبرامج سياسية فضلا عن تنامي النزعة الاستقلالية لدى بعض الشخصيات السياسية الناشطة في الحياة النيابية.

– حملت الأحزاب السياسية المتصدرة للنشاط السياسي في العقود الثلاثة اللاحقة من المرحلة الملكية أيدلوجيات شمولية اشترطتها السياسة الدولية المرتكزة على ازدواجية خيار التطور الاجتماعي وما أفرزه ذلك من غياب الأحزاب الطائفية في حياة العراق السياسية.

خلاصة القول أن الحياة السياسية العراقية في الحقبة الملكية ارتكزت على جملة من المعطيات تجسدت في الوقائع الآتية:

الواقعة الأولى: بسبب ازدواجية السلطة المتمثلة بين الوافد البريطاني والقوى الاجتماعية (الوطنية) الحليفة للقوى المحتلة تجذرت النزعة الوطنية لدى الأحزاب العراقية بما فيها تلك الشخصيات العراقية النافذة التي حاولت الاحتماء بالقطرية العراقية بهدف مناهضة السياسية البريطانية.

الواقعة الثانية: استناد الحياة الحزبية العراقية الى قاعدة اجتماعية واتشاح برامجها العامة بروح وطنية ونزعة تقدمية وذلك بسبب تبلور المكونات الطبقية للتشكيلة العراقية ـ فئات تجارية .شرائح برجوازية، طبقة عاملة ناهضة في المشاريع الخدمية، ناهيك عن نشوء الطبقة الإقطاعية التي عمقت النزاع الاجتماعي في الريف العراقي.

الواقعة الثالثة: لم يكن لدى الأحزاب السلطة الى تصفية القوى الاجتماعية في حزب البعث الراغبة في التغيير الوطني وما أفرزه ذلك من سعي قيادة الحزب الديكتاتورية الى خلق قوى اجتماعية جديدة ساندة لروحها الاستبدادية.

ـ أنتجت النزعة الاستبدادية آثاراً تدميرية أثرت في الحياة السياسية والاجتماعية العراقية تمثلا بحدثين كبيرين هما:

أولا: استبدال الايدولوجيا الشمولية البعثية ذات الرنين الوحدوي الاشتراكي بإطلاق موجة من الايدولوجيا الدينية المغلفة بروح قطرية بهدف نقل النزاع الاجتماعي من حدوده السياسية والاجتماعية الى ضفاف دينية / طائفية.

ثانيا: اعتماد السلطة الاستبدادية على قوى طبقية مزاحة بعد إعادة الروح إليها وبذلك جرى تشكيل طبقة (إقطاعية) جديدة تدين بالولاء للسلطة الإرهابية(٣).

ـ أفضى التطور الجديد الديني/ الإقطاعي المتزاوج مع القمع السياسي الشامل والحروب الداخلية والخارجية الى تفكك التحالفات القديمة بين قوى السلطة الحاكمة المتجسد بتحالفات أبناء المدن الحاكمة كما أسميته سابقاً واستبداله بتحالفات عشائرية / عسكرية اشترطتها الحرب العراقية الإيرانية.

.جرى استبدال التحالفات العشائرية/ العسكرية التي أنتجتها الحروب الداخلية والخارجية بتحالف الحزب والعشيرة الحاكمة المرتكز على وحدة أجهزة الدولة القمعية / الإدارية الهادفة الى احتكار السلطة السياسية وثروة البلاد الوطنية.

بعد هذا العرض السريع والمكثف تواجهنا الأسئلة الآتية: ما النتائج الفعلية لهذه التغيرات؟ وما انعكاساتها على العمل السياسي المناهض للدكتاتورية؟

بهدف التقرب من الإجابة على الأسئلة المثارة دعونا نشير الى بعض المعطيات العامة:

المعطى الأول: قادت الممارسة القمعية الاستبدادية الفردية لسلطة الدولة العراقية الى انعدام العمل السياسي المنظم والهادف الى إحداث تغييرات في السلطة السياسية لصالح الديمقراطية والتطور الاجتماعي.

المعطى الثاني: بسبب نهجه الاستبدادي عجز النظام الحاكم عن الوصول الى صيغة تساومية مع القوى السياسية العراقية المناهضة والقوى البعثية المناوئة للروح الدكتاتورية لغرض نقل العراق الى مرحلة انتقالية تفضي الى بناء سلطة الوحدة الوطنية.

المعطى الثالث: إن أسلوب المقاومة المسلحة التي انتهجتها الأحزاب القومية الكردية واليسارية الديمقراطية لم يجر تعريفها وتم حبسها في إطار المناطق الكردية الأمر الذي ألبسها رداءً قوميا رغم أهدافها الوطنية /الديمقراطية المناهضة للسلطة الاستبدادية.

المعطى الرابع: تزامن العجز السياسي الاجتماعي لأحزاب المقاومة للسلطة الديكتاتورية مع تغيرات دولية تمثلت بالسيادة الامريكية على السياسية الدولية وما نتج عن ذلك من احتلال العراق ومباركة المعارضة السياسية للإطاحة بالسلطة الاستبدادية.

ثالثـا: الحركة السياسـية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي

أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق حزمة من التغيرات الكارثية على المنظومة السياسية للدولة العراقية بدأ من انهيار الدولة وصولا الى تفكك تشكيلتها الاجتماعية وانتهاءً ببناء سلطة عراقية محاطة بحماية خارجية.

استناداً الى التبدلات الجذرية التي أحدثها الانقلاب الأمريكي تواجه الباحث السياسي حزمة من التساؤلات منها:

– ما هي سمات أحزاب العملية السياسية؟ وما دورها في منظومة العراق السياسية؟ ما قاعدتها الاجتماعية؟

وأخيراً ما هي مضامين البرامج الوطنية لأحزاب الدولة العراقية؟

بهدف التقرب من مضامين الأسئلة المثارة دعونا نلقي نظرة سريعة على التشكيلة العراقية وبنيتها السياسية، بدءاً نقول على الرغم من وجود دستور دائم للدولة العراقية ينص على شكل نظامها الديمقراطي وشكل بنائها الفيدرالي إلا أن الممارسة السياسية لأحزاب العملية السياسية أنتجت سلطة طائفية/ عرقية استناداً الى مساومات حزبية بين قوى الشرعية الانتخابية، وبهذا المعنى فان التداول الديمقراطي للسلطة المنصوص عليه دستوريا لم يعد قادرا على تخطي البنية الطائفية/ القومية للسلطة السياسية الأمر الذي يضع الحركة السياسية وأحزابها العلمانية في إشكالية سياسية شائكة تتطلب البحث عن وسائل سلمية ديمقراطية قادرة على تجاوز النتائج السياسية السلبية لطبيعة البناء الطائفي/ القومي للدولة العراقية.

أن تخطي إشكالية البناء الطائفي/ القومي لبناء الدولة العراقية وجعله. البناء. حصيلة لتوازنات طبقية ومظهرا عاما من مظاهر نزاعاتها الاجتماعية يصدم في الظروف الراهنة بجملة من المعوقات الأساسية والتي أجدها في المؤشرات الآتية:

ـ خراب الحياة السياسية العراقية في الحقبة الديكتاتورية وما افرزه الاحتلال الأمريكي من تفكك في مكونات تشكيلته الاجتماعية أنتجا نموا وتطور كبيرا في بنية الأحزاب الطائفية/ القومية.

.أدى تفكك التشكيلة الاجتماعية العراقية الى نهوض أحزاب طائفية / قومية شكلت العقيدة الطائفية / العرقية غطاءً أيدلوجيا لبناء شرعيتها السياسية.

ـ سعت أحزاب الشرعية الانتخابية الحاكمة الى كسب ولاء وتأييد المؤسسة العشائرية بهدف بناء و توسيع قاعدتها الاجتماعية وبهذا السياق نلاحظ تزاوج عنصرين أساسيين في الحياة السياسية العراقية تمثلا باندماج المكون العشائري مع المكون الطائفي.

إن الاندماج المشار إليه تزامن ونمو تشكيل طبقي جديد يستند الى حماية سلطة الشرعية الانتخابية الأمر الذي يؤشر لاحقا الى تحول الأحزاب الطائفية الى قوى سياسية مدافعة عن تشكيلات طبقية مذهبية وما ينتج عن ذلك من بناء كتل سكانية مغلقة تحد من تطور النزاعات الاجتماعية على الساحة العراقية.

.قاد اعتماد أحزاب الشرعية الانتخابية على المؤسسة العشائرية الى إحياء تقاليد المجتمع الأهلي وجعلها. التقاليد . أساسا لحل كثير من النزاعات الاجتماعية والشخصية الأمر الذي عاق بدوره بناء الدولة الوطنية الديمقراطية فضلا عن عرقلة تطور النزاعات الاجتماعية المرتكزة على أسس طبقية.

ـ تزامنت العراقيل المشار إليها مع جملة من التراجعات عاشتها القوى العلمانية وبهذا السياق نشير الى أن القوى العلمانية بتياراتها الثلاث الليبرالية/ القومية/ اليسارية لم تستطع لحد الآن بناء استراتيجية وطنية قادرة على مناهضة البناء الطائفي للدولة العراقية.

لتقدير شرعية الموضوعة الآنفة الذكر نحاول تحديد المصاعب السياسية / الفكرية / الاجتماعية المحيطة بفعالية القوى العلمانية والتي أراها تتمثل في المحددات الآتية:

١- تفكك القاعدة الاجتماعية للتيارات الثلاث وذلك بسبب تفكك مكونات التشكيلة العراقية وبهذا المعنى يمكن القول أن القوى العلمانية لم تعد مالكة لقاعدة اجتماعية قادرة على أن تشكل ضغطا اجتماعياً في الحياة السياسية، فالتيار الليبرالي وبسبب غياب قاعدته الاجتماعية المتمثلة بالبرجوازية المتوسطة وأجزاء من الطبقة الوسطى مازال معتمداً في نشاطه السياسي على رموز وشخصيات سياسية الأمر الذي جعله عاجزاً عن التحول الى قوى سياسية اجتماعية فاعلة في الحياة السياسية العراقية.

٢- لكونها نشأت وتطورت بفعل ترابطها مع السلطة الاستبدادية وطاقمها البيروقراطي فقد تفككت بعد الغزو الأمريكي للعراق قوى السلطة الاجتماعية وما نتج عن ذلك من هجرة تلك القاعدة الى دول خارجية فاقدة بذلك تأثيراتها السياسية الداخلية وبهذا المنحى لابد من تأكيد ملاحظة مضمونها أن التيار القومي العربي وبسبب من تعدد فصائله لم يصغ لحد اللحظة برنامجاً وطنيا ديمقراطيا معلناً قطيعته مع الإرث الاستبدادي لتجربته السياسية.

٣- إن التيار القومي الكردستاني ورغم توجهاته العلمانية إلا أن شراكته مع أحزاب العملية السياسية في صياغة بناء الدولة العراقية أجبرته على مبارحة البناء الطائفي للدولة العراقية انطلاقا من تجربته السياسية الدموية مع الحكومات المركزية المتعاقبة في العراق ، وبهذا الاطار فقد تلازمت تجربة التيار القومي الكردستاني في الحكم إضافة الى مساهمته في البناء الطائفي / العرقي للدولة العراقية مع المعطيات الآتية:

ـ بسبب الوفرة المالية لإقليم كردستان واستناداً الى أشكال مختلفة من التعويضات المالية والعينية ـ دور سكنية، قطع أراض ـ فقد نشأت قاعدة اجتماعية عريضة ساندة للسلطة الحزبية تتشكل من القوى المتضررة من حروب الديكتاتورية فضلا عن ترابطات المؤسسة العشائرية مع السلطة السياسية.

ـ تشير التطورات الاقتصادية الجارية إلى أن القاعدة الاجتماعية لسلطة الإقليم الحائزة على أنشطة اقتصادية مؤهلة للتحول لاحقا الى شرائح طبقية تنمو وتتطور بدعم ومساندة الأحزاب الحاكمة.

٤- في حال تعرضنا لمواقع اليسار الاشتراكي نجابه بكثرة من الإشكالات الفكرية/ السياسية التي تحد من قدرته الكفاحية وفعاليته الشعبية، وعند تفحصنا لتلك الإشكالات نجدها تتلخص بالعناوين الآتية:

– أنتج انهيار خيار التطور الاشتراكي وما تبعه من انهيار نموذج الدولة الاشتراكية تفككاً للعدة الفكرية/ السياسية/ الاقتصادية السائدة لكفاح الأحزاب اليسارية.

– دفع انتزاع السياسة الحزبية من حواضنها النظرية قوى اليسار الاشتراكي الى تبني شعارات عائمة تعوزها الرؤية الفكرية التحليلية وما نتج عن ذلك من غياب الأهداف الحقيقية لفعاليتها السياسية.

– تفكك القاعدة الاجتماعية الساندة لقوى اليسار الاشتراكي بعد أن أصبحت أقسام من الطبقة العاملة وأجزاء كبيرة من الطبقة الوسطى حاملا للسياسة الطائفية وفاعلا نشطاً في المؤسسة العشائرية.

– أدى غياب البرنامج السياسي المعلل فكرياً الى ضياع المبادرة السياسية لقوى اليسار الاشتراكي وما نتج عن ذلك من حصر كفاحها الوطني بمتابعة مهام السياسية اليومية.

– أن الملاحظات المشار إليها تكتمل بواقع آخر تجسد في تفكك الوحدة الوطنية لقوى اليسار الاشتراكي بعد انشطارها وتوزع بنيتها الحزبية على أسس قومية الأمر الذي أخل بجدلية وحدتها الوطنية والأممية.

إن تفكك القاعدة الاجتماعية لليسار الاشتراكي تشترط البحث عن آليات جديدة هادفة الى إعادة هذه الشرائح والقوى الاجتماعية الى جادة النزاعات الاجتماعية ذات السمة الوطنية.

– تزامن غياب البرنامج السياسي/ الاقتصادي لأحزاب اليسار الاشتراكي مع توجه أحزاب الشرعية الانتخابية لتبني سياسة اقتصادية ليبرالية وما يشترطه ذلك من ارتهان الدولة العراقية وسياستها الاقتصادية لتوجهات المراكز الرأسمالية وشركاتها الدولية.

– أن الأفكار والآراء المشار إليها تكتمل عند تحديد (طبيعة عصرنا) المتمثل بالعولمة الرأسمالية الحاملة لميلي الاندماج والتهميش وما يفرزه ذلك من بقاء الدولة العراقية وسلطتها السياسية تحت حماية القوى الخارجية فضلا عن تواصل تهميش تشكيلتها الاجتماعية.

خلاصة لما جرى استعراضه لابد من تلخيص بعض الاستنتاجات التي أزعم إنها ضرورية:

أولاً: تتسم الحياة السياسية في عراق الشرعية الانتخابية بتنامي الدور الأيديولوجي الطائفي/ القومي وما يفرزه ذلك من أبنية وكيانات سياسية مغلقة تفتقر الى الروح الوطنية.

ثانياً: نتيجة لتشظي مكونات تشكيلة العراق الطبقية غدت المؤسسة العشائرية قاعدة اجتماعية ساندة للأحزاب الطائفية والقومية.

ثالثا: بسبب خراب قاعدتها الاجتماعية وضياع برامجها المستقبلية تحولت الأحزاب العلمانية وبالتحديد منها قوى اليسار الاشتراكي الى قوى فاقدة لمبادرتها السياسية ولاهثة وراء تغيرات السياسة اليومية.

رابعاً: تساهم السياسية الاقتصادية لسلطة الشرعية الانتخابية ومسار العولمة الرأسمالية بمواصلة تهميش التشكيلة العراقية وما يفرزه ذلك من تواصل البناء الطائفي / القومي للدولة العراقية لفترة يصعب تحديد تخومها الزمنية.

الهوامش

١- صحيفة المدى ومواقع الحوار المتمدن والناس والأخبار بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٠٩.

٢- لعبت المراجع الدينية وشيوخ العشائر المتمتعون بوجاهة اجتماعية فضلا عن رجالات الحارات السكنية في المدن العراقية دورا كبيراً في التصدي للتطورات السياسية.

٣- أجرت السلطة الديكتاتورية كثيراً من التبدلات بين رؤساء العشائر بهدف إزاحة الرؤساء التقليديين وتنصيب مكانهم شخصيات مترابطة والقرار السياسي للسلطة السياسية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com